سام
للحقوق والحريات

حين تُنتزع البيوت ويبدأ النزوح:

شهادات مدنيين فروا من سيئون

www.samrl.org
info@samrl.org

يناير 2026

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

SAM
Rights & Liberties

مقدمة

تستند هذه القصص المأساوية إلى شهادات وإفادات مباشرة أدلى بها الضحايا لفريق التوثيق، في منظمة سام، مدعومة بمعلومات متقاطعة من مصادر محلية وشهود عيان، لترسم صورة قاتمة لانتهاكات جسيمة حدثت في ديسمبر 2025. تروي هذه الإفادات كيف اقتحم مسلحون، يُعتقد انتماؤهم للمجلس الانتقالي الجنوبي، منازل المدنيين باستخدام المدرعات والأطقم العسكرية، حيث بدأت الوقائع بتهديدات مباشرة وإجبار الأسر على المغادرة قسراً تحت وطأة الخوف من القوة المميتة. وبحسب روايات الضحايا، فقد تعرضت النساء والأطفال لترهيب شديد وصدمات نفسية عميقة أثناء طردهم من منازلهم، ومنعهم من أخذ حتى مقتنياتهم الشخصية أو وثائقهم الرسمية.

ولم يتوقف الأمر عند التهجير، بل تلا ذلك نهب شامل ومنهجي للمحتويات؛ حيث سُلبت الأثاث، والأجهزة الكهربائية، والمجوهرات الذهبية، والسيارات، وحتى المواشي، مما ترك المنازل خالية تماماً. كما وثقت الشهادات فظائع أخرى شملت الاعتداء الجسدي العنيف بأعقاب البنادق، وإطلاق النار المباشر على أشخاص في وضع مدني، بالإضافة إلى عمليات اعتقال تعسفي واختفاء قسري لا يزال مصير ضحاياها مجهولاً حتى الآن. تشير المصادر إلى أن هذه الممارسات، التي دفعت العديد من الأسر للنزوح نحو مدينة مأرب في وضع إنساني هش، تُمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السكن والملكية والأمان الشخصي، مما يستدعي تحقيقاً مستقلاً لضمان المساءلة وجبر ضرر الضحايا.

ملخص تنفيذي

هذا التقرير تسع (9) حالات موثقة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، وقعت خلال الفترة من 3 إلى 15 ديسمبر 2025 في مدينة سيئون ووادي حضرموت، في أعقاب تحركات عسكرية لقوات مسلحة يُعتقد تبعيتها لـ **المجلس الانتقالي الجنوبي** خارج إطار مؤسسات الدولة اليمنية المعترف بها دولياً. وقد شملت الانتهاكات اقتحام المنازل المدنية، والإخلاء القسري تحت التهديد، والنهب الواسع للممتلكات الخاصة، واستخدام مساكن لأغراض عسكرية، إضافة إلى حالات اعتقال تعسفي واختفاء قسري وإصابات ناجمة عن إطلاق نار مباشر على أشخاص في وضع مدني، ما أدى إلى نزوح داخلي واسع، خصوصاً نحو مدينة مأرب، مع آثار إنسانية ونفسية عميقة على النساء والأطفال.

استند التقرير إلى **توثيق ميداني مباشر** شمل مقابلات وجهاً لوجه مع ضحايا وأسرهم في مواقع النزوح وأماكن آمنة، مع تقاطع الشهادات مع شهود عيان ومصادر محلية مستقلة، ومتابعة منهجية للأحداث عبر المصادر المفتوحة. ونظراً لتضارب الروايات وخطاب التضليل خلال الفترة محل التوثيق، أُعطيت الأولوية للأدلة القائمة على المعاينة المباشرة والشهادات المتقاطعة. وتُظهر الوقائع الموثقة **نمطا ممنهجا** من الانتهاكات في سياق ممارسة **سيطرة فعلية** على الأرض، رافقها غياب فعّال لآليات الحماية والمساءلة.

من الناحية القانونية، قد ترقى الأفعال الموثقة إلى **جرائم حرب**، بما في ذلك جريمة النهب، والانتهاكات الجسيمة لحظر التهجير القسري والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وسوء المعاملة، وفقاً لاتفاقيات جنيف والعهدين الدوليين ونظام روما الأساسي. ويؤكد التقرير أن الجهة التي تمارس السيطرة الفعلية تتحمل **مسؤولية قانونية مباشرة** عن حماية المدنيين، إضافة إلى **مسؤولية القيادة** عن أفعال القوات التابعة لها. ويدعو التقرير إلى وقف فوري للانتهاكات، وفتح تحقيقات مستقلة وفعّالة، وضمان محاسبة المسؤولين وجبر ضرر الضحايا، كشرط أساسي لحماية المدنيين ومنع تكرار هذه الانتهاكات.

السياق العام

تأتي الوقائع الموثقة في هذا التقرير في سياق تصاعد تحركات **المجلس الانتقالي الجنوبي** السياسية والعسكرية خارج إطار الدولة اليمنية المعترف بها دولياً. فمنذ تأسيسه، تبنّى المجلس خطاباً سياسياً مناهضاً للسلطة المركزية، وسعى عملياً إلى فرض واقع أمني وإداري موازٍ عبر تشكيل قوات مسلحة لا تخضع لوزارتي الدفاع أو الداخلية، وتمارس نفوذاً فعلياً في عددٍ من المحافظات الجنوبية والشرقية. وقد ترافق هذا المسار مع مواجهات متكررة مع القوات الحكومية، وتعطيل مؤسسات الدولة، وتقويض احتكارها المشروع لاستخدام القوة.

وخلال مطلع ديسمبر 2025، شهدت مدينة سيئون في وادي حضرموت تحركا عسكريا مفاجئا لقوات يعتقد تبعيتها للمجلس الانتقالي، في إطار توسيع نطاق نفوذه العسكري خارج المناطق الساحلية الجنوبية. جرت هذه التحركات في بيئة أمنية هشة تتسم بغياب سلطة قضائية فاعلة، وضعف آليات الرقابة والمساءلة، ما أتاح لتلك القوات ممارسة سيطرة فعلية على الأرض دون إطار قانوني ناظم. وفي هذا السياق، تحولت الأحياء السكنية إلى مسرح لانتهاكات جسيمة طالت المدنيين، شملت الإخلاء القسري، ونهب الممتلكات، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، في نمط يعكس استخدام القوة المسلحة كأداة لفرض السيطرة السياسية والعسكرية، وليس كإجراء أمني مشروع.

وتكشف هذه الوقائع عن تداخل خطير بين المشروع السياسي للمجلس الانتقالي والممارسة العسكرية على الأرض، حيث لم تقتصر آثار التحركات على إعادة تشكيل موازين القوة، بل امتدت لتقويض الحماية الواجبة للمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي ظل هذا الوضع، وجد السكان أنفسهم عالقين بين نزاع على السلطة لا طرف فيه يوفّر ضمانات فعلية للأمن أو سبل الانتصاف، الأمر الذي فاقم من هشاشتهم، ودفع أعدادا متزايدة منهم إلى النزوح الداخلي بحثا عن الحد الأدنى من الأمان.

المنهجية

استند هذا التقرير إلى **نزول ميداني مباشر** نفذه فريق التوثيق في منظمة سام، شمل إجراء **مقابلات فردية وجها لوجه** مع ضحايا الانتهاكات وأفراد من أسرهم، في مواقع النزوح وأماكن آمنة خارج مناطق الخطر المباشر. جُمعت الشهادات خلال ديسمبر 2025 باستخدام أسئلة شبه مُنظمة، مع توثيق دقيق للتواريخ، والأماكن، وتسلسل الوقائع، وأنماط الانتهاك. ولأغراض التحقق، تم **مقارنة الإفادات ومقاطعتها** مع شهادات شهود عيان ومصادر محلية متعددة، إضافة إلى مراجعة معلومات داعمة متاحة، بما في ذلك صور، ووثائق ملكية، وتقديرات الخسائر حيثما أمكن، مع الالتزام بمبادئ السرية، والموافقة المستنيرة، وعدم تعريض الضحايا لمخاطر إضافية، ما استدعى حجب بعض الأسماء والبيانات التعريفية.

واجه فريق التوثيق عددا من **التحديات المنهجية والعملية**، في مقدمتها التدهور الأمني السريع وتغير خريطة السيطرة الميدانية خلال فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي قيّد الوصول الآمن إلى بعض المناطق وأعاق التحقق المباشر من جميع الوقائع في حينها. كما رُصد **تضارب واسع في الأرقام والروايات** المتداولة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ترافق مع **خطاب تضليل وإنكار** للانتهاكات، وترويج سرديات متناقضة حول طبيعة الأحداث وهوية الجناة، ما حدّ من موثوقية الاعتماد الحصري على المصادر الثانوية.

وفي هذا السياق، تابع فريق التوثيق تطورات الأحداث عبر **المصادر المفتوحة**، بما في ذلك البيانات العامة والمحتوى المرئي المتداول، وأخضعها للتحليل والمقارنة الزمنية والمكانية، دون اعتبارها دليلا قائما بذاته ما لم تدعم بقرائن إضافية. ونظرا لبيئة التضليل المعلوماتي وتسييس الأرقام، أعطت المنظمة **أولوية للتوثيق المباشر والنزول الميداني** بوصفه الوسيلة الأكثر موثوقية للتحقق، والاعتماد على الشهادات الحية المتقاطعة كأساس للاستنتاجات الواردة في التقرير. ولا يدّعي التقرير الإحاطة الكاملة بجميع الانتهاكات، إلا أن **تكرار الأنماط وتشابه أساليب الانتهاك** عبر شهادات مستقلة وفي مواقع متعددة يعزز من مصداقية النتائج، ويؤكد أن الوقائع الموثقة تمثل **اتجاها ممنهجا** وليس حوادث فردية أو معزولة.

ليلة النهب الكبرى في حارة "القن"

في سكون الليل الذي خيّم على حارة "القن" خلف فندق "سماح"، لم تكن ليلة الخامس عشر من ديسمبر عام 2025 ليلةً عادية في حياة المواطن (ع. أ. س. ع) وأسرته. فقبل أن تدق الساعة الثانية فجراً، كان الخوف قد استوطن أركان منزله بفعل تهديدات مباشرة وجهها له مسلحون، ما وضعه أمام خيار مرير: أن يغادر مأمنه وقرة عينه قسراً لينجو بعائلته، تاركاً خلفه كل ما يملك.

ومع حلول الساعة الثانية فجراً، اقتحم السكون صوت مدرعات إماراتية وأطقم عسكرية، يُعتقد انتماؤها للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهي تحاصر المنزل المدني. وبلا أدنى مراعاة لحرمة البيوت، قام المسلحون بكسر الأبواب واقتحام المنزل بالقوة. لم تكن تلك العملية مجرد اقتحام عسكري، بل تحولت إلى عملية نهب شامل جردت الضحية من ثمار سنوات من العمل والجهد؛ حيث شرع المسلحون في نهب كل محتويات المنزل المؤثث بالكامل، بدءاً من الأجهزة الكهربائية والمكيفات، وصولاً إلى المطبخ الجاهز بكامل خزائنه ومستلزماته.

ولم تسلم حتى أماكن الراحة والاجتماع، فقد نُهب مجلسان كبيران بأفرشتهما الجديدة، وثلاث غرف نوم مكتملة، لتصل القيمة التقديرية لتلك الخسائر إلى نحو 85,000 ريال سعودي. ومع بزوغ خيوط الفجر الأولى، وقبل أن يغادر المسلحون الموقع، قاموا بتصرف زاد من مأساوية المشهد؛ حيث حرّضوا بعض السكان المحليين على دخول المنزل، مما أدى إلى استكمال نهب ما تبقى من الممتلكات البسيطة مثل الملابس والأغراض الشخصية، ليُترك المنزل في نهاية المطاف خالياً تماماً من كل شيء، مجرد جدران صامتة تشهد على ضياع شقاء العمر في ليلة واحدة.

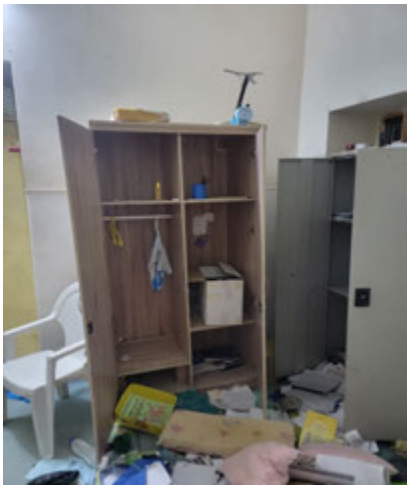

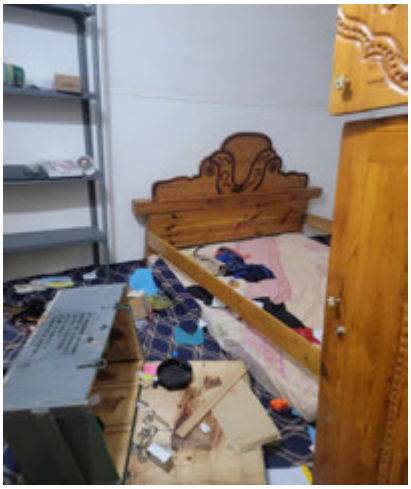

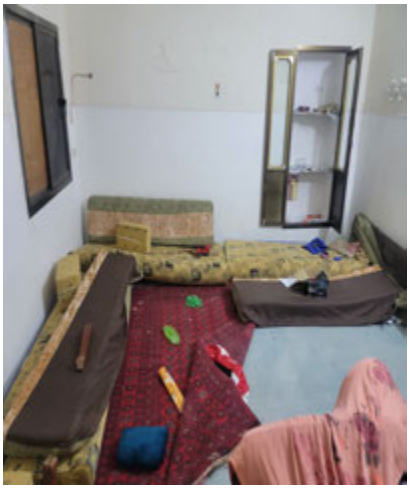
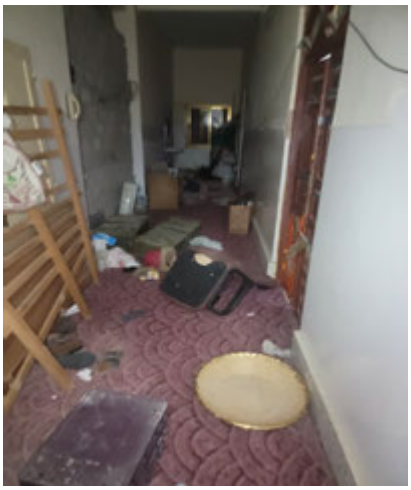

النساء والأطفال في مواجهة المدرعات

في صـــباح يوم الأربعاء، الموافق 3 ديســـمبر 2025م، وفي تمام الســـاعة العاشـــرة تقريباً، تحولت السكينة في حارة القرن إلى كابوس مروع لعائلة (م. ن. أ. ع). بدأت المأساة حين حاصرت ثلاث مدرعات إماراتية وطقمان عســـكريان محيط المنزل، لتباشـــر عناصـــر يُعتقد انتماؤها للمجلس الانتقالي الجنوبي بمطالبة الأسرة بالمغادرة فوراً.

في تلك اللحظات العصـــيبة، كان رب الأســـرة غائباً، مما جعل الاقتحام أكثر ترويعاً؛ حيث اسـتُخدمت القوة لإخراج النسـاء والأطفال قسـراً، وسـط أجواء من الترهيب الشـديد التي خلفت صـدمة نفسـية عميقة وانعداماً تاماً للأمان لدى الصـغار والنسـاء الذين أُجبروا على ترك جدران تحميهم ليوجهوا المجهول دون ممتلكات شخصية.

ولم يتوقف الأمر عند الطرد، بل تحول المنزل إلى سـاحة لنهب واسـع النطاق. تم الاسـتيلاء على:

- جنبية ثمينة تخص رب الأسرة، تتجاوز قيمتها ثلاثة ملايين ريال يمني.
- مجوهرات ذهبية لزوجة الضحية، قُدرت بنحو 15 ألف ريال سـعودي؛ والمؤلم في التفاصـيل هو مشـاركة عناصـر من الشـرطة النسـائية اللاتي قمن بتفتيش النسـاء بدقة لمنعهن من إخراج أي قطعة ذهب أثناء إخلائهن للمنزل.
- سـيارة فورتشـنر (موديل 2013) كانت تقف أمام المنزل، حيث أُخذت مفاتيحها من الداخل وجرى نهبها.
- سلاح الضحية الشخصي (بندقية ومسدس كلك أمريكي) وأثاث وعفش المنزل الذي تُقدر قيمته بـ 30 ألف ريال سعودي.

نتيجة لهذا العنف المفاجئ، وجدت الأســـرة نفســـها مجبرة على النزوح القســـري نحو مدينة مأرب، لتتحول من حياة الاستقرار إلى حياة التشرد والنزوح، فاقدةً لكل ممتلكاتها ومصادر رزقها. واليوم، تعيش هذه الأســـرة في وضـــع إنســـاني بالغ الهشـــاشـــة، تعصـــرها الآثار النفســـية والاجتماعية بعد انقطاعها عن محيطها، ليبقى الخوف والصـــدمة هما الأثر الوحيد المتبقي من ذكريات منزلهم المنهوب.

رعبُ السلاحِ وتشريدُ العائلة

في صباحٍ هادئٍ من أيام مدينة سيئون، وتحديداً عند الساعة السادسة والنصف صباحاً، استيقظت أسرة المواطن (ف. م. ع. و) في حي مريمة على واقعٍ كابوسي لم يكن في الحسبان. بدلاً من ضوء الشمس، حاصرت منزلهم مجموعة من المسلحين، يُعتقد انتماؤهم إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وهم يحملون مكبرات الصوت التي بددت سكون الحي. لم تكن النداءات سوى أوامر قاسية تطالبهم بالخروج الفوري من منزلهم، مع تشديدٍ حازمٍ يمنعهم من أخذ أي من ممتلكاتهم الشخصية، والاكتفاء فقط بالملابس التي يرتدونها على أجسادهم.

وسط حالة من الرعب والذهول، تلقى رب الأسرة تهديداً مباشراً بالقتل في حال رفض الامتثال لهذه الأوامر؛ مما جعله يقف عاجزاً أمام حماية أطفاله وزوجته، ليضطروا جميعاً إلى مغادرة بيتهم قسراً تحت وطأة الخوف الشديد وانعدام أي وسيلة للحماية. لم يكن هذا البيت مجرد جدران، بل كان ثمرة شقاء؛ حيث شيده الضحية على أرضٍ خاصة اشتراها سابقاً بمبلغ خمسة عشر ألف (15,000) ريال سعودي، وبمساحة تبلغ قرابة 15×15 متراً.

بمجرد خروج الأسرة، تحول المنزل إلى ساحة للنهب؛ حيث أقدم المسلحون على سرقة كامل المحتويات من أثاثٍ منزلي وأجهزة كهربائية، وصولاً إلى السلاح الشخصي الخاص بالضحية. وقد قُدرت قيمة الأثاث المنهوب وحده بنحو عشرة آلاف (10,000) ريال سعودي، لكن الخسارة الحقيقية كانت تكمن في ضياع الاستقرار والأمان.

لم ينتهِ الألم عند عتبة المنزل المنهوب، بل امتد ليشمل رحلة نزوح قسري شاقة إلى مدينة مأرب. هناك، وجدت الأسرة نفسها بلا مأوى ولا ممتلكات، تعتمد على موارد شحيحة في بيئة غير مستقرة. واليوم، يعيش (ف. م. ع. و) وأسرته آثاراً إنسانية ومعيشية جسيمة؛ حيث يُحرمون من السكن اللائق، بينما لا تزال صدمة التهجير والخوف تلاحق قلوب الأطفال الذين فقدوا أمانهم في لحظة غدر.

تغييبٌ قسريٌّ واستباحةٌ للممتلكاتِ

في غبش الفجر من يوم الثالث من ديسمبر عام 2025م، وبينما كانت أنباء اقتراب القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي من مدينة سيئون تثير القلق، اتخذ المواطن (م. ي. ش. و) قرارا بالابتعاد عن فتيل النزاع؛ فغادر موقعه العسكري، وخلع بته العسكرية ليرتدي ملابسه المدنية، باحثاً عن الأمان في طريقه نحو مدينة مأرب على متن سيارته الخاصة من نوع (تويوتا كورولا 2007). في تلك اللحظات، كان الرجل مجرداً من أي صفة قتالية، مدنياً يسعى للنجاة بنفسه بعيداً عن ساحات الصراع.

إلا أن رحلة البحث عن الأمان انكسرت عند نقطة تفتيش في منطقة "الخشعة"، حيث استوقفته عناصر يُعتقد انتماؤها للمجلس الانتقالي. وعلى الرغم من أن التفتيش الدقيق لم يسفر عن العثور على أي قطعة سلاح بحوزته، إلا أن بطاقته العسكرية السابقة كانت كفيلة بتغيير مسار حياته؛ إذ تحول الموقف فجأة إلى اعتداء وحشي، حيث أُنزِل من سيارته وتعرّض للضرب المبرح بأعقاب البنادق.

لم تكتفِ تلك العناصر بالاعتداء الجسدي، بل اقتيد قسراً على متن آلية عسكرية إلى جهة مجهولة، دون أي مسوغ قانوني أو أمر قضائي، ودون السماح له بالتواصل مع أسرته أو محامٍ، ليدخل منذ تلك اللحظة في نفق الاختفاء القسري المظلم. وبينما كانت أسرته تنتظر اتصالاً

يطمئنها، كانت ممتلكاته تتعرض للنهب؛ حيث سُـرقت سـيارته، وصـودر منه مبلغ مالي قدره خمسة عشر ألف ريال سعودي، لم يكن ملكاً شخصياً له فحسب، بل كان "أمانة" تخص جمعية مالية لزملائه.

ولم تتوقف المأسـاة عند تغييب جسـده ونهب ماله في الطريق، بل امتدت يد العبث في اليوم التالي لتطال مصـدر رزق عائلته الوحيد؛ ففي حي "مريمة" بسـيئون، قام مسـلحون بكسـر أقفال البقالة التي يملكها، ونهبوا محتوياتها بالكامل، بما في ذلك الثلاجات والمواد الغذائية. لقد تُرِكت البقالة خاوية على عروشها، لتُترك معها أسرة الضحية بلا عائل وبلا مصدر دخل، يصارعون مرارة الفقد وقسوة الحاجة، في انتظار خبر ينهي غياهب المجهول التي ابتلعت والدهم.

ثمن النجاة: رحلة الهروب من رصاص الغدر ومرارة الابتزاز

تبدأ فصـول هذه المأسـاة الإنسـانية في الثالث من ديسـمبر عام 2025، عندما سـيطر مسـلحون يُعتقد انتماؤهم إلى المجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة سـيئون. في تلك اللحظة الفارقة، اتخذ الضـحية (ر. م. ج. أ) قراراً مصـيرياً بالخروج الكامل من أي وضـع قتالي؛ فترك معسكره، وتخلى عن سلاحه، واستبدل بزيه العسكري ملابس مدنية، آملاً أن تكون هذه الخطوة تذكرة عبور نحو الأمان في مدينة مأرب.

إلا أن رحلة البحث عن الخلاص اصطدمت بواقع مرير عند نقطة تفتيش في منطقة الخشة. هناك، أوقفه مسـلحون يُعتقد انتماؤهم للجهة ذاتها، ولم يكتفوا بتفتيشـه بطريقة مهينة تحط من الكرامة الإنسـانية فحسـب، بل تحول الموقف إلى عنف مفرط بمجرد عثورهم على بطاقته العسكرية التي كانت مخبأة داخل ملابسه. انهالوا عليه بالضرب المبرح باستخدام أعقاب البنادق حتى سـقط أرضـاً عاجزاً عن المقاومة، ثم أطلقوا النار عليه مباشـرة، لتسـتقر رصـاصـة في فخذه الأيسر، وتركوه ينزف وحيداً دون أي إسعاف أو رحمة.

في وسـط هذا الظلام، برز بصـيص أمل من خلال أحد أبناء المنطقة الذي غامر بإنقاذه ونقله إلى مستوصف محلي. ورغم أن الطاقم الطبي أكد ضرورة عودته إلى سيئون لإجراء عملية جراحية عاجلة لاسـتخراج الرصـاصـة، إلا أن الخوف من الموت كان أقوى من الألم؛ فقد امتنع (ر. م. ج. أ) عن العودة خشية استهدافه مجدداً. قضى الضحية أربعة أيام عصيبة في منزل ذلك المواطن، يعاني من وضع صحي حرج وآلام مبرحة دون رعاية طبية متخصصة.

لم تنتهِ المعاناة عند حدود الإصـابة، بل اسـتُغلت حاجته الإنسـانية من قبل أحد المسـلحين الذي اشترط، عبر وساطة المواطن الذي آواه، دفع مبلغ 2,000 ريال سعودي مقابل السماح له بالمرور. اضـطر الضـحية للتواصـل مع أسـرته المكلومة التي أرسـلت المبلغ، ليتم تهريبه أخيراً ليصل إلى مأرب مساء التاسع من ديسمبر 2025.

وعلى الرغم من خضـوعه لعملية جراحية ناجحة في هيئة مسـتشـفى مأرب لاسـتخراج الرصـاصـة، إلا أن فصـول القصـة لم تُغلق بعد؛ فالضـحية لا يزال اليوم نازحاً يعاني من ندوب جسدية ونفسية عميقة، شاهدة على رحلة قاسية من الألم والابتزاز والبحث عن البقاء.

رحلة التخفي وسلب "وسيلة النجاة"

لم تكن سـيطرة المسـلحين الذين يُعتقد انتماؤهم للمجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة سـيئون في 3 ديسـمبر 2025 مجرد حدث سـياسـي، بل كانت لحظة انهيار الضـمانات العامة للضحية (م. ن. ع. أ). أمام هذا التدهور الأمني المتسارع، اتخذ الضحية قراراً استثنائياً؛ حيث غادر المعسكر الذي كان يتبع له، وتخلى عن سلاحه بالكامل، واستبدل بزته العسكرية بملابس مدنية. لم يكن هذا القرار اعتيادياً، بل كان اسـتجابة لخوف ملموس من التعقب والاسـتهداف، مما اضطره للاختباء في منزل أحد أصدقائه حتى اليوم التالي، باحثاً عن فرصة للنجاة بنفسه في ظل غياب أي حماية رسمية للأفراد.

قرر الضـحية مغادرة سـيئون متوجهاً إلى مدينة مأرب، مسـتخدماً حافلته الخاصـة من نوع "نوها" موديل 2011، والتي كانت تمثل وسـيلة نجاته الوحيدة. وعند وصـوله إلى نقطة تفتيش في منطقة الخشـعة، أوقفه مسلحون يُعتقد انتماؤهم للمجلس الانتقالي. خضـع الضحية لعملية تفتيش دقيقة، وبمجرد عثور المسـلحين على بطاقته العسـكرية، تغير الموقف تماماً؛ إذ تم تعصيب عينيه فوراً، وشـرع المسلحون في الاعتداء عليه بالضـرب العنيف، مسـتخدمين أعقاب البنادق، قبل أن يتم اقتياده قسراً إلى مكان مجهول.

منذ تلك اللحظة وحتى تاريخ توثيق هذه الشـهادة، لا يزال الضـحية مخفياً قسـراً، حيث انقطعت أخباره تماماً. تُركت عائلته في حالة من العجز واللايقين، دون أي معلومات عن مكان احتجازه أو وضعه القانوني، ودون منحهم الحق في التواصل معه أو حتى معرفة أسباب القبض عليه، كما لم يتم عرض قضيته على أي سلطة قضائية، مما يجعله غائباً بلا اسم في السجلات وبلا صوت في الفضاء العام.

صـاحب عملية الاختطاف نمط من السـلب الممنهج؛ إذ اسـتولى المسـلحون على حافلة الضحية الخاصة، ونهبوا هاتفاً محمولاً ومبلغاً مالياً كان بحوزته. والمؤلم في هذه الواقعة هو ما تلاها؛ فبعد نحو أسـبوع من الحادثة، أفاد صـديق للضـحية بأنه شـاهد الحافلة (نوها 2011) وهي تُسـتخدم من قبل مسـلحي المجلس الانتقالي لنقل المقاتلين إلى الجبهات. لقد تحولت المركبة التي شيد بها الضحية حياته وكانت أمله في الهروب إلى أداة ضمن مجهود عسكري، مما ضاعف من مأساة الأسرة التي لا تزال تنتظر خبراً عن عائلها المغيب.

تحت ظلال المدرعات.. 300 ثانية كانت كفيلة بتبديد شقاء السنين

في صمت صباح يوم الأربعاء، الثالث من ديسمبر عام 2025م، وتحديداً عند الساعة السابعة، استيقظت أسرة الضحية (أ. ع. ن. ع. أ) في حي مريمة على كابوس لم يكن في الحسبان؛ حيث حاصرت منزله قوة مسلحة يُعتقد ارتباطها بالمجلس الانتقالي الجنوبي، مكونة من عشرات الأفراد مدعومين بآليات ثقيلة تشمل أربع مدرعات إماراتية وثلاثة أطقم عسكرية من نوع شاص دفع رباعي.

بدأت المأساة حين انطلق صوت مكبرات الصوت يمزق هدوء الحي، مطالبة الأسرة بمغادرة منزلها خلال مهلة لا تتجاوز خمس دقائق فقط، مع تهديد صريح بإطلاق النار على كل من لا يمتثل. تسبب هذا الموقف في حالة من الذعر والترويع الشديد، لا سيما بين النساء والأطفال الذين وجدوا أنفسهم تحت وطأة تهديد مباشر بالموت.

وعندما حاول الضحية فتح الباب، لم تنتظر القوة المسلحة، بل أقدموا على ركل الباب واقتحام المنزل بالقوة، ليُخرجوا الأسرة قسراً إلى العراء. لم يُسمح لهم بأخذ أي شيء؛ لا وثائق ثبوتية، ولا مقتنيات أساسية، ولا حتى مدخرات، فخرجوا بملابسهم التي يرتدونها فقط، في مشهد وصفه الضحية بأنه كان مهيناً وقاسياً، حيث انتُزع أمانهم الشخصي في لحظات خاطفة.

ولم يتوقف الأمر عند الطرد، بل باشرت القوة نهباً منهجياً وكاملاً لكل ما تحتويه جدران المنزل؛ فسرقوا أجهزة التكييف، والثلاجة، والغسالة، والشاشات، وكافة الأثاث والعفش المنزلي، بقيمة إجمالية قُدرت بنحو ستة آلاف (6,000) ريال سعودي. وحتى مورد عيشهم البسيط لم يسلم، إذ استولت القوة على عشرة رؤوس من الأغنام كانت تملكها الأسرة.

تتجلى مرارة هذه القصة في أن هذا المنزل كان ثمرة شقاء الضحية؛ فقد اشترى أرضه بمبلغ عشرة آلاف (10,000) ريال سعودي، وبلغت تكلفة بنائها أكثر من تسعة آلاف (9,000) ريال سعودي على مساحة متواضعة تبلغ 8×8 أمتار. وبألم وحسرة، أشار الضحية إلى أنه لم يمضِ على سكنه في منزله سوى أحد عشر شهراً فقط، ليفقد في لحظة واحدة استقراراً بناه بجهده، ويتحول فضاء بيته الذي كان يُفترض أن يكون ملاذه الآمن إلى ساحة للنهب والترويع.

صرخات الأمان المفقود: مأساة أسرة سُلبت دارها ومدخراتها بحدّ السلاح

في صبيحة يوم الثالث من ديسمبر عام 2025م، وتحديداً في تمام الساعة السابعة والنصف، انكسر هدوء منزل الضحية (م. ع. ن. و) حين اقتحم مسلحون يُعتقد انتماؤهم إلى المجلس الانتقالي الجنوبي خصوصية المكان. لم يكن الاقتحام مجرد دخول عنيف، بل كان بداية لرحلة فقدان قسرية؛ حيث أصدر المسلحون أوامرهم الصارمة للأسرة بمغادرة المنزل فوراً، مع تجريدهم من حقهم في اصطحاب أي ممتلكات شخصية.

بينما كانت الأسرة تخرج بقلوب مثقلة، خضع أفرادها لمراقبة لصيقة وتفتيش دقيق لضمان عدم خروجهم بغير الملابس التي يرتدونها. وفي تلك اللحظات المتوترة، حاولت زوجة الضحية التمسك بحقيبة يد صغيرة تضم ما تبقى من مدخراتها، وهي ذهبت بوزن يقارب 25 غراماً، إلا أن المسلحين انتزعوا الحقيبة منها بالقوة. لم يتوقف الأمر عند السلب، بل واجه الزوجان تهديدات مباشرة بالقتل، مما أغرق النساء والأطفال في حالة من الرعب والهلع الشديد، وتحولت صرخات البكاء إلى جرح نفسي عميق وفقدان تام للإحساس بالأمان.

خلف الأبواب الموصدة التي أُجبروا على تركها، بدأت فصول أخرى من الانتهاك؛ إذ شرع المسلحون في نهب محتويات المنزل نهباً كاملاً، طال الأثاث وكل الممتلكات الشخصية حتى لم يتركوا شيئاً ذا قيمة. هذا المنزل لم يكن مجرد بناء عابر، بل كان استثماراً وعمراً كاملاً؛ فقد اشتراه الضحية بمبلغ عشرة ملايين ريال يمني، وبلغت تكلفة بنائه عشرين مليون ريال يمني على مساحة 12×16 متراً.

انتهت القصة الإنسانية لهذه الأسرة بتحول مأواهم الخاص إلى ثكنة أو مأوى لمسلحين يتبعون المجلس الانتقالي من محافظة يافع. هذا الاستيلاء الفعلي لأغراض عسكرية جعل من عودة الأسرة إلى كنف بيتها أمراً مستحيلاً واقعياً، ليبقى المنزل شاهداً على حرمان قسري وانتهاك صارخ لكل معاني الاستقرار.

نهبُ المأوى واغتيالُ طمأنينةِ الأسرة

في صبيحة يوم الثالث من ديسمبر عام 2025م، وتحديداً عند الساعة الثامنة صباحاً، بدأت فصول مأساة إنسانية عاشتها أسرة الضحية (و. ق. ق. و). ففي لحظة مباغتة، اقتحم مسلحون يُعتقد انتماؤهم إلى المجلس الانتقالي الجنوبي منزل العائلة، لتبدأ رحلة من الترهيب والخوف سكنت قلوب النساء والأطفال. لم تكتفِ القوة المسلحة بالاقتحام، بل أجبرت الأسرة على مغادرة منزلها بالقوة، ومنعتهم حتى من اصطحاب أبسط مقتنياتهم الشخصية أو احتياجاتهم الأساسية التي تقيهم عناء التشرد.

وبمجرد خروج الأسرة منكسرة من دارها، شرع المسلحون في نهب محتويات المنزل بالكامل، فلم يتركوا أثاثاً ولا أجهزة إلا واستولوا عليها. ولم تسلم حتى المدخرات الصغيرة من أيديهم؛ حيث سلبوا من زوجة الضحية ذهبها الذي يزن نحو 40 غراماً من عيار 21، ضاربين عرض الحائط بتوسلاتها، مما أدخلها في حالة من الضيق النفسي الشديد والحزن العميق على ضياع أمانها وما تملك.

ولم يتوقف النزيف الإنساني عند جدران المنزل، بل امتد ليطال لقمة عيشهم المتمثلة في ثروتهم الحيوانية؛ إذ نهب المسلحون عشرة رؤوس من الأغنام وعشرة رؤوس من الماعز. هذا الفقد لم يكن مجرد خسارة مادية، بل كان انهياراً كاملاً لأمن الأسرة الاقتصادي، وتركهم دون أي موارد فورية تعينهم على البقاء.

إن هذا المنزل الذي تحول إلى ساحة للنهب، كان يمثل كل ما يملكه الضحية في هذه الحياة؛ فهو ملك خاص له، وقد بذل في سبيله 25,000 ريال سعودي ليشتري الأرض التي تبلغ مساحتها 15×15 متراً ويشيد عليها مأواه. وبفقدان هذا المسكن، فَقَدَت الأسرة أصلها المعيشي الأساسي، وتلاشى مع ذلك شعورهم بالأمان والاستقرار، لتجد الأسرة نفسها في مواجهة العراء دون أي بدائل سكنية أو مصادر دعم، في واقعة أليمة نالت من كرامتهم الإنسانية بشكل بالغ.

التوصيف القانوني والحقوقي

تُشكل الوقائع الموثقة من قبل فريق منظمة "سام" في سيئون منظومة متكاملة من الانتهاكات الجسيمة التي تمس صلب القانون الدولي، وتتلخص في المحاور التالية:

1. التهجير القسري والحرمان التعسفي من السكن: تُعد عمليات الإخلاء تحت التهديد باستخدام القوة المميتة انتهاكاً صارخاً للمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللتين تحظران التدخل التعسفي في المسكن. كما تخالف هذه الأفعال الحق في السكن الملائم المكفول في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتتعارض كلياً مع "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي"، التي تُلزم الجهات المسيطرة بمنع النزوح الناجم عن الممارسات القسرية وتوفير الحماية للنازحين.

2. جريمة النهب والاستيلاء على الممتلكات الخاصة: إن سلب الأثاث، والذهب، والسيارات، والمواشي يُصنف قانوناً كـ "نهب" (Pillage)، وهو فعل محظور بصورة قاطعة بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني العرفي. وتُعتبر هذه الأفعال جريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 8)، سواء وقعت في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. كما أن تحويل المنازل المدنية إلى ثكنات أو مآوٍ للمسلحين يُعد اعتداءً على الحق في الملكية المكفول في المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي: حرمان الضحايا من حريتهم دون أوامر قضائية أو إبلاغ ذويهم يخرق المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. استمرار إخفاء مصير الضحايا (كما في حالتي م. ي. ش. و، وم. ن. ع. أ) يضعهم خارج حماية القانون ويُشكل جريمة اختفاء قسري وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، مما يحرم الأسر من حق المعرفة ويعرض المحتجزين لخطر التعذيب.

4. التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة: الاعتداء بالضرب بأعقاب البنادق، وتعصيب الأعين، والتفتيش المهين للنساء، وإطلاق النار العمدي على الأطراف، هي أفعال ترقى لمرتبة التعذيب المحظور مطلقاً بموجب المادة 7 من العهد الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب. كما أن ابتزاز الجرحى وطلب الفدية مقابل السماح بمرورهم يمثل انتهاكاً جسيماً للكرامة الإنسانية والحق في الحياة والسلامة البدنية.

5. انتهاك حماية المدنيين والفئات الضعيفة: بموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، يتمتع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية بحماية مطلقة من الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية. إن استهداف العسكريين الذين تركوا السلاح وارتدوا الزي المدني يعد انتهاكاً لهذه الحماية. كما أن ترويع الأطفال والنساء يمثل خرقاً لالتزامات الحماية الخاصة المقررة في اتفاقية حقوق الطفل (المادتين 19 و37) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

6.المسؤولية الجنائية والالتزام بجبر الضرر : تستوجب هذه الجرائم إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة. ويقع على عاتق الجهات المسيطرة التزام قانوني بجبر ضرر الضحايا، وهو ما يشمل الرد (استعادة المساكن والممتلكات)، والتعويض المادي العادل، وإعادة التأهيل النفسي والطبي، وضمانات عدم التكرار عبر مساءلة الجناة ومنع الإفلات من العقاب.

المسؤولية

تشـير الوقائع الموثقة في هذا التقرير إلى أن الانتهاكات الجسـيمة التي طالت المدنيين في مدينة سـيئون وقعت في سـياق **سـيطرة فعلية** لقوات مسـلحة يُعتقد تبعيتها لـ **المجلس الانتقـالي الجنوبي** المـدعوم من قبـل دولـة الأمـارات المتحـدة على الأرض خلال الفترة محـل التوثيق. ووفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فإن **الجهة التي تمارس السيطرة الفعلية** " المجلس الانتقالي" على إقليم أو منطقة تتحمل المسؤولية القانونية عن حماية السـكان المدنيين وضـمان احترام حقوقهم الأسـاسـية، وأي ممارسـات تشـكل انتهاك للقانون الدولي والإنساني ، بغضّ النظر عن وضعها القانوني أو اعتراف الدولة بها.

ويترتب على هذه السـيطرة الفعلية التزام مباشـر باحترام حظر التهجير القسـري، ونهب الممتلكات، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وسوء المعاملة، وضمان خضوع أي قيود على الحقوق لمعايير الضرورة والتناسب والمشروعية. كما تمتد المسؤولية لتشمل **مسؤولية القيادة** عن الأفعال التي ارتكبها أفراد القوات التابعة لها، متى ثبت علم القادة أو قدرتهم على العلم بهذه الانتهاكات، أو إخفاقهم في اتخاذ التدابير اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها.

ولا تُسـقط طبيعة النزاع أو الادعاءات الأمنية أو السـياسـية أيّا من هذه الالتزامات، كما لا يعفي غياب الاعتراف الرسـمي أو وجود نزاع على السـلطة من واجب الامتثال للقانون الدولي. وتؤكد منظمة سام أن **الإفلات من العقاب** في مثل هذه السياقات يُسهم في تكرار الانتهاكات وتطبيع العنف ضـد المدنيين، ويقوّض أي فرص حقيقية لحماية السـكان أو تحقيق الاسـتقرار. وعليه، تقتضـي هذه الوقائع فتح تحقيقات مسـتقلة وفعالة لتحديد المسـؤوليات الفردية والمؤسسية، وضمان المساءلة وجبر ضرر الضحايا وفق المعايير الدولية.

التوصيات

إلى المجلس الانتقالي الجنوبي

- الوقف الفوري لجميع ممارسات التهجير القسري، ونهب الممتلكات الخاصة، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، وضمان احترام الحماية الواجبة للمدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفيا، أو الكشف الفوري عن مصير ومكان وجود المخفيين قسرا، وضمان حقهم في التواصل مع أسرهم ومحاميهم.
- إصدار أوامر واضحة وعلنية لقواته المسلحة تحظر الاعتداء على المدنيين وممتلكاتهم، مع اتخاذ إجراءات تأديبية وقضائية بحق المسؤولين عن الانتهاكات.
- الامتناع عن استخدام المساكن المدنية لأغراض عسكرية، وضمان إعادة المساكن والممتلكات المنهوبة إلى أصحابها أو تعويضهم تعويضاً عادلا وفعالا.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا

- اتخاذ جميع التدابير القانونية والإدارية اللازمة لحماية المدنيين في مناطق النزاع، وبسط سيادة القانون، وضمان احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة.
- فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات الموثقة، ومحاسبة المسؤولين عنها أياً كانت صفاتهم أو مواقعهم.
- توفير سبل الانتصاف الفعالة للضحايا، بما في ذلك جبر الضرر، والتعويض، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وضمان حق العودة الآمنة إلى المساكن.
- تمكين النيابة العامة والسلطة القضائية من ممارسة مهامها دون تدخل أو ضغط سياسي أو عسكري.

إلى التحالف العربي والدول الداعمة للأطراف المسلحة

- الامتناع عن تقديم أي دعم عسكري أو أمني أو لوجستي قد يُسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.
- استخدام النفوذ السياسي والعسكري للضغط على الأطراف المسيطرة لضمان احترام حماية المدنيين، وإنهاء الإفلات من العقاب.
- دعم آليات المساءلة الوطنية والدولية، بما في ذلك التعاون الكامل مع التحقيقات المستقلة.

إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان

- تكثيف الرصد والتوثيق للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في وادي حضرموت، وإدراجها ضمن تقارير وآليات المساءلة الأممية ذات الصلة.
- دعوة الإجراءات الخاصة المعنية بالاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والسكن اللائق، إلى القيام بزيارات قطرية وجمع معلومات ميدانية مستقلة.
- ضمان استمرار الاهتمام الدولي بحماية المدنيين في اليمن، وعدم السماح بتطبيع الانتهاكات تحت أي مبررات سياسية أو أمنية.

إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة

- ربط أي دعم سياسي أو مالي أو أمني بتقدم ملموس في مجال احترام حقوق الإنسان والمساءلة.
- دعم برامج الاستجابة الإنسانية للنازحين داخليا، بما في ذلك توفير المأوى، والحماية، والدعم النفسي، والمساعدة القانونية للضحايا.

خاتمة

ختاماً، لا تقتصر هذه الروايات على كونها توثيقاً لانتهاكات مادية، بل هي صرخة إنسانية تجسد انهيار مفهوم "الأمان" في أقدس ملاذات الإنسان؛ وهو بيته. فخلف كل إفادة، تقبع أسر هجرت في عتمة الفجر أو وضح النهار، وأطفال لا يزال صدى التهديد بالسلاح يتردد في مخيلتهم، ونساءٌ سُلبت منهن حتى أبسط مدخراتهن الشخصية تحت وطأة الترهيب. إن مرارة النزوح القسري، والعيش في حالة من "اللايقين" بعد فقدان كل شيء -من سقف المنزل إلى وسيلة العيش- تُحول الضحايا إلى غرباء في وطنهم، مثقلين بصدمات نفسية لا تمحوها الأيام، وعليه؛ فإن العدالة في بُعدها الإنساني لا تبدأ إلا بوضع حدٍ لهذا التنكيل الممنهج، وضمان ألا يمر ترويع الآمنين دون محاسبة، ليعود للمنزل قدسيته وللإنسان كرامته التي لا تقبل المساومة.

SAM
Rights & Liberties

حين تَنتزع البيوت ويبدأ النزوح

شهادات مدنيين فروا من سيئون

يناير 2026

info@samrl.org

www.samrl.org